لقاء حول

مردودية الرأسمال المادي في المغرب

--------------

الرباط 13 يناير 2016

بعض عناصر تقديم

السيد أحمد الحليمي العلمي، المندوب السامي للتخطيط

لدراسة حول مردودية الرأسمال المادي في المغرب

يشكل الاستثمار %30 من مجموع الطلب الداخلي ببلادنا. ويبقى في صميم الخيارات الإستراتيجية للتنمية، نتيجة علاقته بالنمو والتشغيل، بل أيضا في محيط يتميز بالضعف البنيوي للادخار، بالنظر إلى علاقته بإشكالية المديونية.

ويبدو من الملائم إثارة بعض التساؤلات حول مستوى الاستثمار الضروري وحول أهمية توزيعه القطاعي والشروط اللازمة لتحسين مردوديته وإدراجه في دينامية التمويل الذاتي.

وتتمحور هذه التساؤلات حول ثلاثة مقاربات تحليلية:

* مقاربة "الفعالية الحدية للرأسمال" المعروفة باسم النسبة الحدية للرأسمال، والتي تدل على عدد النقط الإضافية للرأسمال اللازمة لخلق وحدة إضافية من الناتج الداخلي الإجمالي،
* المقاربة الثانية، والتي تستمد من "حساب النمو"، ترتكز على مفهوم كثافة الرأسمال، أي مخزون الرأسمال لكل نشيط مشتغل وعلى الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج، وذلك لتقييم إنتاجية العمل، أي الثروة الوطنية لكل نشيط ساهم في خلقها،
* وتقوم المقاربة الثالثة التي تسمى مقاربة "النمو الذاتي"، بتحليل محددات الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج، في علاقتها بالرأسمال الاجتماعي والمؤسساتي للبلاد.

وفي البداية يجدر بنا التذكير بأن سنوات 2000، التي تميزت بسياسة إستباقية للاستثمار، عرفت دينامية جديدة لمسلسل تراكم الرأسمال المادي، خلافا لمنحى التطورات السابقة. وهكذا، انتقل معدل الاستثمار من%24,8 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1999 إلى%35,1 سنة 2010 و%32 سنة 2014. كما عرف مخزون الرأسمال زيادة ب %6,2 سنويا عوض %4,6 المسجلة سنوات 80-90، ليمثل بذلك 3 مرات الناتج الداخلي الإجمالي و 3,4مرات خلال السنوات الخمسة الأخيرة من هذه المرحلة.

ورغم مجهودات تراكم الرأسمال خلال سنوات 2000، فإن النمو الاقتصادي، رغم تحسنه الملحوظ مقارنة بسنوات 80-90، التي عرفت تطبيق برنامج التقويم الهيكلي، لم يسجل نفس وتيرة تطور الاستثمار. ومع تحقيق معدل سنوي متوسط للنمو في حدود %4,4 خلال هذه الفترة، ووثيرة نمو للاستثمار بلغت %6,2، فإن الفعالية الحدية للرأسمال عرفت تفاقما، حيث استقر المعامل الحدي للرأسمال في حدود 7 وحدات سنة 2014.

وبالرجوع إلى تطور إنتاجية الاقتصاد، يتضح من خلال تقييم مردودية الاستثمار، أن خلق الثروة سجلت خلال سنوات 2000 تحسنا ملموسا، حيث عرف الناتج الداخلي الإجمالي لكل نشيط مشتغل زيادة ب %3,4 سنويا خلال الفترة 2000-2014 عوض %1,7 خلال سنوات 60-70 و%1 خلال فترة التقويم الهيكلي.

ويعزى هذا التحسن في إنتاجية الاقتصاد، إلى زيادة كثافة الرأسمال، أي تقوية مخزون الرأسمال المتاح لكل نشيط مشتغل من جهة، وإلى الإنتاجية الإجمالية للعوامل من جهة أخرى، أي عبر تحقيق توليفة مثلى لعوامل الإنتاج، بفضل تحسن الإطار المجتمعي والمؤسساتي لتدبير اقتصاد البلاد. وعرفت كثافة الرأسمال زيادة ب %5 سنويا عوض %2,1 خلال سنوات 80-90، بعد أن سجلت %4,2 خلال سنوات 60-70. ومن جهتها، عرفت الإنتاجية الإجمالية للعوامل ارتفاعا ب %1,7 عوض %0,1 و%0,3 على التوالي.

وإجمالا، يتضح من خلال هذه الدراسة حول مردودية الاستثمار، أن المغرب مدعو إلى مواصلة مسلسل تراكم رأسماله المادي. كما لا ينبغي أبدا محاولة إيجاد حلول لصعوبات التمويل، عبر تخفيض الاستثمار عوض نهج سياسة ملائمة لتحسين الادخار الوطني. فكيفما كانت مردودية الاستثمار، فإن تحسن كثافة الرأسمال تؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل، وبالتالي الرفع من الثروة الوطنية والتشغيل والدخل.

بالإضافة إلى ذلك، يبين تحليل تراكم الرأسمال بالمغرب، مقارنة بتجارب الدول الصاعدة الأخرى، أنه لم يبلغ بعد المستوى المسجل بها، حيث تجاوزت كثافة الرأسمال في كل من تركيا وكوريا الجنوبية وماليزيا تلك المسجلة بالمغرب، بمرتين وب 6,3 مرات وب 3,5 مرات على التوالي.

وفي هذا الإطار، فإن المغرب مدعو لمراجعة التوزيع القطاعي للاستثمارت من أجل تقييم الهوامش الكبيرة للنمو والتشغيل المتاحة في القطاعات، التي تبقى فيها معدلات الاستثمار دون مساهماتها في القيمة المضافة الوطنية. وبالتالي من الطبيعي أن ينخرط المغرب في إصلاحات عميقة للبنيات الاقتصادية والانفتاح على نموذج جديد للنمو، الذي أتبث اليوم قصوره.

وفي هذا الصدد، ومن خلال تحليل مسلسل تراكم الرأسمال على المستوى القطاعي، شكلت الخدمات القطاع الرئيسي الذي ساهم في تكثيف الاستثمارات خلال سنوات 2000. وهكذا انتقل معدل الاستثمار بهذا القطاع من %36,8 كمتوسط سنوي خلال الفترة 1998-2007 إلى %45,6 سنويا خلال الفترة 1998-2014. وسجل معدل الاستثمار بقطاع الصناعة شبه استقرار في حدود %29,3 سنويا خلال الفترتين، في حين تراجع معدل الاستثمار في قطاع الفلاحة من %13 إلى %7,3 سنويا على التوالي.

وفي ظل هذه الظروف، عرفت كثافة الرأسمال تحسنا ب %5,2سنويا خلال الفترة 1998-2014 بالنسبة لقطاع الخدمات عوض %4,9 في قطاع الصناعة و%1,2 في قطاع الفلاحة. وتجدر الإشارة إلى أن تحسن كثافة الرأسمال في قطاع الخدمات جاء نتيجة التراكم الفعلي للرأسمال في هذا القطاع، في حين أن تحسن كثافة الرأسمال في قطاعات الصناعة والفلاحة يعزى إلى انخفاض في مناصب الشغل المحدثة في هذه القطاعات.

وسجل القطاع الفلاحي تراجعات متتالية في مناصب الشغل خلال الفترة 1999-2014، بلغت في المتوسط 13600 منصبا، حيث تفاقمت حدتها خلال الفترة الممتدة 2008-2014، لتصل إلى 23900 منصبا كمتوسط سنوي.

وبالمثل، بلغ عدد المناصب المفقودة بقطاع الصناعة 7500 منصب شغل كمتوسط سنوي خلال الفترة 1999-2014، في حين تم فقدان 16500 منصبا كمتوسط سنوي خلال الفترة 2008-2014.

وبالمقابل، ساهم قطاع الخدمات، من خلال فرص الشغل المحدثة به، بشكل كبير في تغطية المناصب المفقودة على مستوى قطاعات الصناعة والفلاحة، حيث استطاع هذا القطاع استيعاب84500 منصب شغل كمتوسط سنوي خلال الفترة 1999-2014.

وتبقى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني اليوم، متوافقة مع الأولوية المعطاة من طرف السلطات العمومية للبرامج المتعلقة بمخطط المغرب الأخضر وبمخطط التسريع الصناعي وبالطاقات المتجددة.

وفي هذا الصدد، يتضح من خلال مقاربة النمو الذاتي، أن التحولات التي عرفتها البنيات الاقتصادية في المغرب، مصحوبة بتكثيف الرأسمال في قطاعات الفلاحة والصناعة وبمواصلة تراكم الرأسمال البشري وبتحسن الحكامة، ستمكن من تحسن النمو بأكثر من حوالي 3 نقط. وهكذا، سيتراوح النمو الاقتصادي المحتمل في المغرب، إجمالا، بين 7 و%8 كمتوسط سنوي.